

التطرف الإسلامي يهدد أكثر بلدان العالم سعادة

أوجد شرخا بين المجتمع الدنماركي والإقليبات التي تعيش فيه. وبعد قصة الرسوم تغيرت أشياء عديدة وبدأت الدولة تتغاضى عن حركات إسلامية باتت تظهر داخل البلاد وتسمح لطقوس دينية لم يكن مرحبا بها من قبل أن تمارس، إضافة إلى تغيير في الشارع، ما مهد للرابدية والتطرف.

ووفرت الدنمارك ملاذا آمنا للكثيرين ممن تعرضت بلدانهم لأوضاع سياسية واقتصادية صعبة كالعراق ولبنان وأفغانستان. وعلى الرغم من اندماج أغلبية هؤلاء الوافدين بالمجتمع، إلا أن بعضهم مازال يشعر بالعزلة.



نيك هيكرروب

التفهد الإرهابي ضد الدنمارك لا يزال مرتفعا

ويعتقد البعض أن الفقر هو أحد العوامل التي تدفع بالناس إلى الانضمام للمنظمات الإرهابية، لكن تقريراً على مجلة التايم يبيد بان الانضمام إلى داعش والجماعات المتطرفة الأخرى لا ينبثق بالضرورة عن المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي المنخفض للفرد، فيما يبدو أن ما يدفع الدنماركيين للانضمام إلى مجموعات إرهابية لا علاقة له بالحالة الاجتماعية. وكونها دولة رائدة في تصميم خطط عمل وقائية، تحتل الاستراتيجية الدنماركية لمنع التطرف العنيف مكانة قوية في الإطار الأوسع نطاقاً لمنع الجريمة في الدولة.

وعلاوة على ذلك، فإن نطاق هذه الاستراتيجية أوسع بكثير مقارنة بمثيلاتها في الدول الإسكندنافية الأخرى، لأنها تستهدف احتواء الفكر المتطرف والقضاء عليه تماماً، وليس العنف المسلح فحسب.

وتعتبر الصلة بين التطرف والجريمة طريقاً ذا اتجاهين، حيث ينظر إلى التطرف على أنه مقدمة للنشاط الإجرامي، في حين يعتقد أن العضوية في الدوائر الإجرامية تُسهل العضوية في الجماعات المتطرفة نظراً للروابط الناشئة والمتبادلة بين الجانبين خاصة العلاقات المالية.

معضلات جديدة تواجه إدارة بايدن في أفغانستان

وبعد توقيع هذا الاتفاق واصل المتمردين مهاجمة القوات الأميركية التي لم تخسر أي جندي في المعركة منذ عام. وإذا قررت واشنطن إلقاء قواتها على الأرض بعد استحقاق مايو ستستهدف مجدداً بالتاكيد.

وفي حال انسحبت الولايات المتحدة بشكل تام فستترك الحكومة الأفغانية الهشة تحت رحمة خصم مستعد لأي شيء للوصول إلى السلطة، ما قد يفضي إلى مجازر جديدة سيكون من الصعب على المجتمع الدولي تجاهلها.

في حال انسحبت واشنطن بشكل تام فستترك الحكومة الأفغانية الهشة تحت رحمة خصم مستعد لأي شيء للوصول إلى السلطة

وهددت حركة طالبان الولايات المتحدة بتصعيد جديد في الحرب إذا لم تنسحب القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) من أفغانستان، وفقاً لما تم الاتفاق عليه. وقالت الحركة في موقعها الرسمي "إذا تم إلغاء اتفاق الدوحة سيؤدي ذلك إلى حرب ضروس ستعيق مسؤولياتنا بشكل مباشر على عاتق الولايات المتحدة".

وتعاني أفغانستان حرباً منذ عام 2001 حين أطاح تحالف عسكري دولي تقوده واشنطن بحكم طالبان لارتباطها آنذاك بتنظيم القاعدة الذي تبني هجمات 11 سبتمبر من العام نفسه في الولايات المتحدة.

كوبنهاغن - أعلنت السلطات الدنماركية الجمعة أنها أوقفت 13 شخصاً في مدهامات نفذتها بين السبت والأثنين في ضواحي كوبنهاغن بشبهة التحضير لهجوم بمفجرات ذي دوافع إسلامية متطرفة.

وأوضحت الاستخبارات الدنماركية في بيان أنها تشتهبه في أن سبعة من هؤلاء الموقوفين "حصلوا على مواد ومكونات متفجرات، فضلا عن أسلحة"، أو تأمروا للحصول عليها.

وقال وزير العدل الدنماركي نيك هيكرروب في تغريدة "السوء الحظ، تظهر القضية أن التهديد الإرهابي ضد الدنمارك لا يزال خطراً"، متوجهاً بالشكر للشرطة الدنماركية وللسلطات الألمانية.

وتعتبر الاستخبارات الدنماركية التي أحبطت اعتداءات عدة في السنوات الأخيرة، مرتبطة خصوصاً بالرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد، أن خطر تعرض الدنمارك لهجوم لا يزال "مرتفعاً" بعد ست سنوات من هجوم مزدوج بدوافع إسلامية استهدف كوبنهاغن.

وتتميز الدنمارك عن سواها من الدول الأوروبية بفوزها بلقب "الدولة الأكثر سعادة في العالم" مرات عدة في "تقرير السعادة العالمي" الصادر عن شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة. ويعني هذا أن مواطني هذه الدولة الإسكندنافية، البالغ عددهم سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة، يتمتعون بمستوى معيشي جيد واقتصاد متين، إلا أن احتلال البلاد للمرتبة الثانية بعد بلجيكا من حيث عدد المواطنين الذين انضموا إلى القتال في صفوف داعش يطرح تساؤلاً هاماً: ما الذي يدفع الدنماركيين إلى التطرف؟

ولم تشهد الدنمارك أحداثاً إرهابية اليمية تذكر على أراضيها في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 لتمهد استقبال الأفكار المتطرفة أو الإرهابية، لكنها تعرضت إلى نوع من الحرب الباردة مع العالم الإسلامي على أعقاب نشر صحيفة "بولاند بوستن" الدنماركية لرسوم كاريكاتيرية عن النبي محمد في 2005.

واعتبر العالم الإسلامي آنذاك أن الرسوم مسيئة إلى الإسلام وولد شرها في إحدى أهم الصحف الوطنية الكثير من النقمة في قلوب المسلمين، وبالتالي

فرنسا تمهد للانسحاب من مواجهة الجهاديين في الساحل الأفريقي

باريس تدفع بالجيش المحلية المتعثرة إلى الخط الأمامي للمعركة



خسائر بشرية فادحة

المسيرة وتزويدها الطائرات بالوقود في الجو والنقل اللوجيستي، بكلفة سنوية تبلغ 45 مليون دولار أميركي. وتقول الحكومة الفرنسية إن "التواجد الأميركي حيوي في المنطقة لأنه يوفر إمكانيات بالغة الأهمية، بعضها لا يمكن تعويضه".

ويشير تشارلز جوردون، المدير الإداري لشركة ميناس الاستشارية في شؤون المخاطر، "اعتقد أن الولايات المتحدة تعتبر أن الساحل هو مجال فرنسا وبالتأكيد مشكلة أوروبا، وبالتالي فهي تريد أن تفعل أقل قدر ممكن هناك". ويضيف جوردون "سواء أراد الأميركيون الانسحاب أو أرادوا خفض قواتهم، كما يحدث الآن، تزداد الحرب سوءاً ويحتاج الفرنسيون إلى الأميركيين أكثر مما احتاجوا إليهم في أوقات أخرى".

وتأتي الاستراتيجية الفرنسية للانسحاب التدريجي من الساحل الأفريقي مع الإبقاء على عمليات الدعم اللوجيستي بعد إعلان وزير الدفاع الأميركي السابق مارك إسبر أن بلاده تعزز تقييد حضورها في أفريقيا، ما يثير قلق فرنسا بالخصوص.

وقرار الانسحاب لم يتخذ بعد، إلا أن محللين يؤكدون أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تعزز المضي قدماً في هذه الخطة ضمن استراتيجية أميركية جديدة تجاه أفريقيا. وسيمثل انسحاب الولايات المتحدة من غرب أفريقيا ضربة قوية للقوات الفرنسية المنتشرة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ووفرت واشنطن لعملية "برخان" الفرنسية إمكانيات في مجال الاستخبارات والمراقبة بفضل طائراتها

بدأت ملامح الاستراتيجية الفرنسية للانسحاب من مواجهة الجهاديين في الساحل الأفريقي تتوضح مع إعلان باريس نشر قوات تشادية في المنطقة. ويرى مراقبون في نقل المهام إلى الجيوش المحلية خطوة تمهد لاقتصار فرنسا مستقبلاً على الدعم اللوجيستي للقوات دون التواجد على أرض المعركة.

نجامينا - ذكرت مصادر فرنسية وتشادية أن تشاد ستنتشر نحو ألف جندي في المنطقة الحدودية بين ثلاث دول هي النيجر وبوركينا فاسو ومالي لتعزيز موقف الجيوش الوطنية التي تحارب متمردين إسلاميين بدعم من فرنسا وأوروبا. لكن مراقبين يرون أن الخطوة جزء من خطة فرنسية كاملة للانسحاب من مواجهة الجهاديين الذين كبدوها خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد منذ تدخلها في المنطقة سنة 2013.

وقال مسؤول في الرئاسة الفرنسية ومسؤول أمني تشادي كبير إنه سيتم الإعلان عن نشر القوات خلال قمة تعقد يومي 15 و16 فبراير في العاصمة التشادية نجامينا لمناقشة الموقف في منطقة الساحل الأفريقي.

وقال مصدر مطلع على دراية بالأفكار الفرنسية "إنهم يقتربون ببطء من فكرة أن الخيار العسكري له حدود وأن هناك شيئاً آخر يتعين القيام به، لكنها عملية بطيئة ولا تمثل النهج الرسمي".

وأشارت نياجال باجاويكو، رئيسة مركز أبحاث (شبكة قطاع الأمن الأفريقي)، إلى أن "من بين القضايا الرئيسية المطروحة على طاولة النقاش ما إذا كان ينبغي إجراء مفاوضات مع المتشددين".

وليس سرا أن بين باريس وباماكو اختلافاً قديماً في الرؤى، لجهة كيفية التعامل مع المجموعات المتعددة. فقد عارضت فرنسا دوماً سياسة اليد الممدودة التي أرادت مالي. وقد بدا ذلك واضحاً في المفاوضات التي أدت إلى الإفراج، الخريف الماضي، عن المئات من المتمردين مقابل إطلاق سراح خمس رهائن بينهم رهينة فرنسية.

والحال أن المؤشرات تدل على أن باريس أخذت في تغيير موقفها، وهو ما يبدو من تصريحات وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي التي وإن استبعدت التفاوض مع مجموعات إرهابية، مثل القاعدة وتنظيم داعش، فإنها في المقابل تركت الباب مفتوحاً للتفاوض مع الأشخاص الذين القوا أسلحتهم، والذين لا يتصرفون بموجب عقيدة متطرفة.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تدرس فيه فرنسا إدخال تغييرات على شكل وجودها العسكري. وقد يستلزم ذلك سحب باريس بعضاً من قواتها البالغ قوامها 5100 جندي يشاركون في عمليات مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل.

وكانت باريس أرسلت قوات للمنطقة في 2013 للمساعدة في صد المتشددين الذين سيطروا على شمال مالي. ورغم ادعاء فرنسا تحقيق انتصارات عسكرية على المتمردين الإسلاميين العام الماضي، إلا أنها تبحث عن استراتيجية للخروج.

وكلفت العملية الطاحنة المليارات من اليوروهات وقتل فيها 55 جندياً فرنسياً، ومع ذلك لا يزال العنف مستمراً فيما تظهر مؤشرات على تمدده في منطقة الساحل بغرب أفريقيا.

وأحد ثوابت استراتيجية باريس في مواجهة الجهاديين بالساحل الأفريقي يقضي بالتعاون الوثيق مع القوات

رغم ادعاء فرنسا تحقيق انتصارات عسكرية على المتمردين الإسلاميين، إلا أنها تبحث عن استراتيجية للخروج

والتعاون الوثيق مع القوات

الدعم الأميركي لأكراد سوريا يربك حسابات تركيا

وكان الجيش التركي نفذ عملية عسكرية في شمال سوريا ملاحقة المسلحين الأكراد بالتعاون مع عدد من المجموعات المسلحة الموالية له في أكتوبر 2019، ما أثار انتقادات دولية وعربية ووسط صمت أميركي مدفوع بالتقارب بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

واتهمت منظمات حقوقية الجيش التركي بتنفيذ جرائم ضد المدنيين الأكراد في عدد من المناطق.

وكانت وحدات حماية الشعب الكردية أوقفت حصارها الشهر الحالي على بعض الأحياء، التي تقع تحت سيطرة القوات الحكومية السورية في محافظتي القامشلي والحسكة برعاية روسية. وتخضع معظم أحياء أكبر مدينتين في شمال شرق سوريا لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، منذ أن سلمت القوات السورية السيطرة للأكراد في السنوات الأولى من الصراع المستمر منذ نحو عشر سنوات، للتفرغ لقتال المسلحين الذين يسعون للإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

واتهم الأسد في الأشهر الأخيرة وحدات حماية الشعب الكردية بالخيانة ومساعدة واشنطن في وضع يدها على إنتاج النفط والقمح في البلاد. وتتهم وحدات حماية الشعب دمشق بالسعي لإعادة المناطق التي تسيطر عليها إلى سنوات القمع، التي شهدت تمييزاً ضد الأقلية الكردية في ظل حكم الحزب الواحد الذي يتبنى القومية العربية.

ورغم التفاهات بين روسيا وتركيا بخصوص إعادة الهدوء إلى شمال سوريا وخفض التوتر، إلا أن بعض المناطق التي يسيطر عليها الأتراك وحلفاؤهم تشهد تفجيرات واشتباكات، ما يشير إلى فشل الجيش التركي في الحفاظ على الاستقرار داخل مناطق سيطرته.

وكان الجيش التركي نفذ عملية عسكرية في شمال سوريا ملاحقة المسلحين الأكراد بالتعاون مع عدد من المجموعات المسلحة الموالية له في أكتوبر 2019، ما أثار انتقادات دولية وعربية ووسط صمت أميركي مدفوع بالتقارب بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

واتهمت منظمات حقوقية الجيش التركي بتنفيذ جرائم ضد المدنيين الأكراد في عدد من المناطق.

وكانت وحدات حماية الشعب الكردية أوقفت حصارها الشهر الحالي على بعض الأحياء، التي تقع تحت سيطرة القوات الحكومية السورية في محافظتي القامشلي والحسكة برعاية روسية. وتخضع معظم أحياء أكبر مدينتين في شمال شرق سوريا لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، منذ أن سلمت القوات السورية السيطرة للأكراد في السنوات الأولى من الصراع المستمر منذ نحو عشر سنوات، للتفرغ لقتال المسلحين الذين يسعون للإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

واتهم الأسد في الأشهر الأخيرة وحدات حماية الشعب الكردية بالخيانة ومساعدة واشنطن في وضع يدها على إنتاج النفط والقمح في البلاد. وتتهم وحدات حماية الشعب دمشق بالسعي لإعادة المناطق التي تسيطر عليها إلى سنوات القمع، التي شهدت تمييزاً ضد الأقلية الكردية في ظل حكم الحزب الواحد الذي يتبنى القومية العربية.

ورغم التفاهات بين روسيا وتركيا بخصوص إعادة الهدوء إلى شمال سوريا وخفض التوتر، إلا أن بعض المناطق التي يسيطر عليها الأتراك وحلفاؤهم تشهد تفجيرات واشتباكات، ما يشير إلى فشل الجيش التركي في الحفاظ على الاستقرار داخل مناطق سيطرته.

وكان الجيش التركي نفذ عملية عسكرية في شمال سوريا ملاحقة المسلحين الأكراد بالتعاون مع عدد من المجموعات المسلحة الموالية له في أكتوبر 2019، ما أثار انتقادات دولية وعربية ووسط صمت أميركي مدفوع بالتقارب بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

واتهمت منظمات حقوقية الجيش التركي بتنفيذ جرائم ضد المدنيين الأكراد في عدد من المناطق.

وكانت وحدات حماية الشعب الكردية أوقفت حصارها الشهر الحالي على بعض الأحياء، التي تقع تحت سيطرة القوات الحكومية السورية في محافظتي القامشلي والحسكة برعاية روسية. وتخضع معظم أحياء أكبر مدينتين في شمال شرق سوريا لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، منذ أن سلمت القوات السورية السيطرة للأكراد في السنوات الأولى من الصراع المستمر منذ نحو عشر سنوات، للتفرغ لقتال المسلحين الذين يسعون للإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

واتهم الأسد في الأشهر الأخيرة وحدات حماية الشعب الكردية بالخيانة ومساعدة واشنطن في وضع يدها على إنتاج النفط والقمح في البلاد. وتتهم وحدات حماية الشعب دمشق بالسعي لإعادة المناطق التي تسيطر عليها إلى سنوات القمع، التي شهدت تمييزاً ضد الأقلية الكردية في ظل حكم الحزب الواحد الذي يتبنى القومية العربية.

ورغم التفاهات بين روسيا وتركيا بخصوص إعادة الهدوء إلى شمال سوريا وخفض التوتر، إلا أن بعض المناطق التي يسيطر عليها الأتراك وحلفاؤهم تشهد تفجيرات واشتباكات، ما يشير إلى فشل الجيش التركي في الحفاظ على الاستقرار داخل مناطق سيطرته.

وكان الجيش التركي نفذ عملية عسكرية في شمال سوريا ملاحقة المسلحين الأكراد بالتعاون مع عدد من المجموعات المسلحة الموالية له في أكتوبر 2019، ما أثار انتقادات دولية وعربية ووسط صمت أميركي مدفوع بالتقارب بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

واتهمت منظمات حقوقية الجيش التركي بتنفيذ جرائم ضد المدنيين الأكراد في عدد من المناطق.

وكانت وحدات حماية الشعب الكردية أوقفت حصارها الشهر الحالي على بعض الأحياء، التي تقع تحت سيطرة القوات الحكومية السورية في محافظتي القامشلي والحسكة برعاية روسية. وتخضع معظم أحياء أكبر مدينتين في شمال شرق سوريا لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، منذ أن سلمت القوات السورية السيطرة للأكراد في السنوات الأولى من الصراع المستمر منذ نحو عشر سنوات، للتفرغ لقتال المسلحين الذين يسعون للإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

واتهم الأسد في الأشهر الأخيرة وحدات حماية الشعب الكردية بالخيانة ومساعدة واشنطن في وضع يدها على إنتاج النفط والقمح في البلاد. وتتهم وحدات حماية الشعب دمشق بالسعي لإعادة المناطق التي تسيطر عليها إلى سنوات القمع، التي شهدت تمييزاً ضد الأقلية الكردية في ظل حكم الحزب الواحد الذي يتبنى القومية العربية.

ورغم التفاهات بين روسيا وتركيا بخصوص إعادة الهدوء إلى شمال سوريا وخفض التوتر، إلا أن بعض المناطق التي يسيطر عليها الأتراك وحلفاؤهم تشهد تفجيرات واشتباكات، ما يشير إلى فشل الجيش التركي في الحفاظ على الاستقرار داخل مناطق سيطرته.

ملف الأكراد يعمق الخلافات بين واشنطن وأنقرة